حصيلة عام استثنائي من تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين

تسوية وضعية 18 ألف مهاجر وتفكيك 105 عصابات تتاجر بالبشر

1897/4

■ الرباط إسماعيل حمودي ■

أعلنت وزارة الداخلية عن تسوية وضعية 18 ألف مهاجر غير شرعي من أصل 27 ألف طلب، خلال فترة وصفتها بـ«الاستثنائية» في سنة 2014، وذلك في الوقت الذي تم فيه تفكيك 105 عصابات إجرامية تنشط في ميدان التهريب والاتجار في البشر.

قدمت هذه المعطيات في ندوة صحفية، أول أمس بسلا، والتي قال فيها الشرقي الضريس، الوزير المنتدب في الداخلية، إن السلطات العمومية «ستواصل حربها بلا هوادة» ضد العصابات الإجرامية التي تنشط في ميدان التهريب والاتجار في البشر، وضد «كل من يساهم، من قريب أو بعيد، في تنظيم عمليات للهجرة غير الشرعية». و«لن تسمح مستقبلا بإقامة أي مخيمات غير قانونية»، مثل تلك التي توجد في مناطق قريبة من سبتة ومليلية.

وأشار الضريس إلى ما يفيد أن ثمة عصابات «تحتجز مهاجرين غير شرعيين» و«تستغلهم وتفرض عليهم العيش في ظروف غير إنسانية ومزرية»، مؤكدا أن السلطات ستعمل على «تفكيك» تلك المخيمات ولن تسمح بها.

وعرضت خلال الندوة شريطا توثيقيا، تضمن صورا ومشاهد لمخيمات في غابة «كوركو» المطلة على مدينة مليلية المحتلة، التي تقول وزارة الداخلية إنه يتم فيها احتجاز المهاجرين واستغلالهم، وفي مشاهد أخرى أظهرت كيف يتم إقناعهم بالانسحاب، وتقديم العناية اللازمة لهم، قبل ترحيلهم. وقال الضريس إن الترحيل الطوعي مفتوح أمام كل من يريد العودة، مجانا، وبالتعاون مع التمثيليات الدبلوماسية لبلدانهم في الرباط.

الترحيل الطوعي ليس لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين المحتجزين في المخيمات فقط، بل هو مفتوح، أيضا، في وجه المهاجرين الذين تقدموا بطلبات من أجل تسوية أوضاعهم القانونية، والذين بلغ عددهم 27 ألف طلب، وافقت اللجن

من عملية تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة بالمغرب

المحلية على حوالي 18 ألفا، في حين رفضت 9 آلاف طلب.

وكان مفاجئا إعلان الضريس أن المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية يمثلون 116 جنسية، لكن يبقى أغلبهم من إفريقيا الغربية، يتقدمهم السينغاليون بنسبة تفوق 24 في المائة (6600 مهاجر)، يليهم النيجيريون في المرتبة الثالثة بـ8.71 في المائة (2380 مهاجرا). أما المرتبة الثانية فتعود إلى السوريين بنسبة 19.21 في المائة (5250 مهاجرا). وتستقبل جهتا الرباط والدار البيضاء الحجم الأكبر من الطلبات بين باقي الجهات بنسبة تزيد عن 53 في المائة (14561 مهاجرا). أما الذين تم رفض طلباتهم، يقول الضريس فيمكنهم التقدم بالطعون أمام اللجنة المركزية التي يترأسها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، مؤكدا أن الطعون التي تقدمت بها النساء قد تم قبولها، مشيرا في هذا السياق إلى أن طلبات النساء والأطفال تم قبولها بنسبة 100 في المائة، وعددها 10178. لكن ليس كل المهاجرين تقدموا بطلبات، إذ أن تقديرات وزارة الداخلية تشير إلى أنها شملت 90 في المائة من المهاجرين غير الشرعيين الموجودين فوق التراب المغربي، في الوقت التي تقدر السلطات الأمنية عددهم بنحو 30 ألف مهاجر.

وقدم أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمهاجرين المغاربة وشؤون الهجرة، خلال الندوة استراتيجية المغرب للهجرة واللجوء، مؤكدا أن هناك أربعة رهانات للمغرب: الأول إنساني يهدف إلى احترام حقوق الإنسان ومحاربة كل من الميز والاتجار في البشر. والثاني رهان الاندماج، ويهدف إلى تسهيل الولوج إلى الصحة والتعليم والسكن والشغل. والثالث يتعلق بالحكامة، أي الإقرار بالمسؤولية المشتركة، وإقرار حكامة جهوية ودولية، والحاجة إلى التعاون الجهوي والدولي، أما الرهان الرابع، فهو اقتصادي واجتماعي وثقافي ينظر إلى الهجرة كفرص وليس بتهديد.

مئات المهاجرين يقتحمون السياج الفاصل بين مليلية وبقية الأراضي المغربية

محمود معروف

الرباط – «القدس العربي» بعيد ساعات من إعلان الحكومة المغربية انتهاء برنامجها لدمج المهاجرين غير الشرعيين اقتحم مئات من هؤلاء السياج الفاصل بين مدينة مليلية التي تحتلها إسبانيا وبقية الإراضي المغربية.

وقالت الحكومة المحلية بمدينة مليلية أن السياج الحديدي المحيط بالمدينة تعرض صباح أمس الثلاثاء للاقتحام مرتين من طرف المهاجرين الأفارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء.

وأوضحت في بيان نشر أمس إن العملية الأولى قادها نحو 400 مهاجر في الساعات الأولى من الصباح، فيما العملية الثانية التي قادها حوالي 200 مهاجر وقعت في حدود الساعة السابعة حيث تمكن حوالي 35 من المهاجرين من تجاوز السياج.

وشهدت المنطقة نفسها قبل يومين عملية اقتحام قادها 5 مهاجرين أفارقة، حيث اقتحموا معبر بني أنصار بسيارة خفيفة على طريقة منفذي العمليات الانتحارية، تمكن معها السائق من دخول المدينة، بينما تم اعتقال باقي زملائه من طرف الأمن المغربي.

وعرض مسؤولون مغاربة مساء أول أمس الاثنين فيلما وثائقيا لعمليات اقتحام للسياج الذي أقيم للحد من دخول المهاجرين لمدينة مليلية، خلال ندوة صحافية عن نتائج عملية تسوية أوضاع وإدماج المهاجرين غير الشرعيين بالمغرب التي أطلقتها الحكومة المغربية سنة 2014.

وكشف الوزير المغربي بالداخلية، الشرقي الضريس أن عدد طلبات تسوية الوضعية التي تم إبداء رأي إيجابي بشأنها في إطار العملية الاستثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب بالمغرب والتي انتهت أواخر سبتمبر- أيلول من العام الماضي، بلغ 17.916 طلبا من أصل 27.332 طلبا تم تلقيه، أي ما نسبته 65٪ من مجموع الطلبات المقدمة.

وأكد الضريس أنه تم قبول الطلبات المقدمة كافة من طرف النساء والأطفال والتي بلغت 10.178 طلبا.

وأوضح أن هذه العملية التي انطلقت رسميا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 استفاد منها مواطنون من 116 جنسية في طليعتهم المواطنون السنغاليون (6600)، يليهم المواطنون السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، فالإيفواريون (2281).

واعتبر الوزير المغربي أن هذه العملية حققت النتائج المرجوة منها لكونها شملت 90%من المهاجرين غير الشرعيين. وكانت التقديرات التي تتوفر عليها وزارة الداخلية في بداية العملية تشير إلى أن أعداد المهاجرين في وضعية غير نظامية يتراوح ما بين 25 و 30 ألف مهاجر.

وأكد أنه تم بلوغ هذه النتائج بفضل المقاربة التشاركية التي طبعت كل مراحل إعداد وإنجاز هذه العملية الاستثنائية، والتي مكنت من الوصول إلى منظور مشترك ما بين مصالح الدولة والمؤسسات الدستورية والفاعلين الجمعويين.

وأشار الضريس إلى أن سنة 2014 شكلت سنة مفصلية في ما يتعلق بسياسة تدبير شؤون الهجرة حيث تجندت الحكومة من أجل بلورة السياسة الجديدة للهجرة اعتمادا على مقاربات تتلاءم مع الأوضاع المستجدة لظاهرة الهجرة وتأخذ بعين الاعتبار البعد الأفريقي للمغرب والتزامات المغرب الدولية في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

ويشهد المغرب تدفق عدد من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من أفريقيا جنوب الصحراء الذين يتحينون الفرصة للوصول إلى أوروبا، لكن تشديد الإجراءات الأمنية والأزمة المالية الأوروبية جعلت عددا من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء يفضلون الاستقرار في المغرب، بالإضافة إلى طالبي اللجوء السياسي وخاصة السوريين الفارين من جحيم الحرب الأهلية الدائرة ببلدهم، مما حول المغرب من بلد عبور للمهاجرين إلى بلد استقرار لهم.

وأوضح الشرقي الضريس أن عوامل عدة ساهمت في تحقيق هذه النتائج منها تركيبة اللجان المحلية التي شهدت مساهمة فاعلة لممثلي المنظمات غير الحكومية، واعتماد نظام مرن لتحديد فئات الأجانب في وضعية غير شرعية، وتحديد مدة زمنية أقصاها شهران من تاريخ إيداع ملف الطلب لإصدار رأي اللجنة المحلية، وحث اللجان على تعليل قراراتها، وخلق آليات للطعون تتجسد **في اللجنة الوطنية للطعون التي يترأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وأعلن الضريس عن عزم المغرب تفكيك مخيمات المهاجرين غير الشرعيين التي تتواجد على مقربة من مدينتي سبتة ومليلية، خاصة بعد تنامي أنشطة العصابات التي تتاجر في البشر، ناهيك عن الاقتحامات المتكررة للمهاجرين للسياج الحدودي بين المغرب والمدينتين، وقال إن حكومة بلاده تهدف بهذا الإجراء القطع مع ظاهرة المهاجرين، وذلك عن طريق الإدماج.

واضاف «أن المغرب فكك ما يناهز 159 عصابة تتاجر في البشر سنة 2014، في حين تم تسجيل 87 محاولة اختراق للأسوار الفاصلة بين سبتة ومليلية». وبخصوص الذين لم يتمكنوا من تسوية وضعيتهم على الأراضي المغربية، أوضح الضريس «أنه ستقدم لهم جميع التسهيلات والمساعدة في إطار العودة الإرادية التي يقوم بها المغرب على طول السنة بمساعدة الدول الأفريقية».

http://www.alquds.co.uk/?p=293660

الانتخابات والتظاهر السلمي من أبرز مواضيع دورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

21h31 10.02.2015 - آخر تحديث 21h31 10.02.2015

شارك للفضلة

سناء كريم
Mail
للزيد

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 11 فبراير 2015 بمقره الجديد بمدينة الرباط دورته العادية التاسعة.

وسيتداول أعضاء المجلس خلال هذه الدورة عددا من مشاريع مذكرات تتعلق بالانتخابات، وبمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، وبالتجمعات العمومية- حسب أرضية الدورة-.

ويتضمن مشروع المذكرة التكميلية التي أعدها المجلس حول مسودة مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، جملة من المحاور التي تهدف إلى تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي و الوقاية من التعذيب ومكافحة التمييز وتحقيق التوازن الضروري بين الحفاظ على ضمانات الدفاع وبين تبسيط المساطر القضائية.

كما تتناول المذكرة الجانب المتعلق بالتسليم، فيما يرمي مشروع مذكرة المجلس حول مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشأن التجمعات العمومية إلى تحديد تعريف دقيق لمفهوم "الاجتماع العمومي"، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة مقتضيات الظهير وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية والتنظيم الذاتي للاجتماعات العمومية وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، وكذا دور القاضي الإداري وتيسير التفاوض والوساطة وتحديد شروط استعمال القوة فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية.

وبخصوص مشروع مذكرة المجلس حول الانتخابات، فيشتمل محاور تهدف إلى الإعداد الأمثل للهيئة الناخبة والتقطيع الانتخابي المتوازن من أجل تمثيلية متكافئة وتقليص فوارق التمثيل على مستوى مجالس الجماعات الترابية وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المناصفة والتمثيلية السياسية للشباب ومراجعة قانون اللائحة المستقلة والحايدة للانتخابات بالإضافة إلى تعزيز الولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية بمناسبة الانتخابات وشفافية الحملات الانتخابية وتعزيز الديمقراطية التشاركية في مشاريع القوانين التطبيقية الخاصة بالجماعات الترابية.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D9%88/

المغرب يعلن تسوية أوضاع آلاف اللاجئين

أعلن المغرب أنه استجاب لطلبات اللجوء كافة التي تقدّمت بها مهاجرات تنحدّرن من 116 جنسية، غالبيتهن من القارة الإفريقية. وقال الوزير المنتدب للشؤون الداخلية الشرقي الضريس، خلال مؤتمر صحافي أول من أمس، في مدينة سلا القريبة من العاصمة الرباط، إنه لم يتم رفض أي طلب مقدّم من النساء والأطفال، الذين مُنِحوا صفة لاجئين بنسبة 100 في المئة، أي ما يعادل حوالى 10 آلاف طلب. وأضاف أن السلطات استجابت أيضاً لطلب المهاجرين الذكور بنسبة بلغت 65 في المئة من مجموع طلبات اللجوء المقدّمة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2013، مشيراً إلى التجاوب مع 17.916 طلب من أصل 27.332.

وأوضح المسؤول المغربي أن المعنيين بصفة اللجوء يتحدرون من 116 جنسية، في مقدّمهم مهاجرو السنغال (6600)، ثم اللاجئون السوريون (5250)، فالنيجيريون (2380)، والإيفواريون (2281). وأبدى الضريس ارتياح بلاده للسياسة المعلنة في مجال الهجرة، والتي أطلقتها الرباط قبل عامين لبحث أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في البلاد في سياق منحهم صفة اللجوء. وقال إن العملية «حققت النتائج المرجوة، كونها شملت 90 في المئة من المهاجرين غير ال شرعيين».

وكانت الداخلية المغربية نشرت تقديرات تشير إلى وجود نحو 30 ألف مهاجر غير شرعي في المغرب، تتسلل غالبيتهم عبر الحدود الشرقية مع الجزائر. وتتسبّب محاولاتهم المتكررة العبور إلى مدينتي سبتة ومليلية الواقعتين تحت السيطرة الإسبانية شمال المغرب، بمآسٍ إنسانية.

واعتبر الضريس أن عام 2014 «شكّل مفصلاً في ما يتعلق بسياسة تدبير شؤون الهجرة»، مستعرضاً جهود الحكومة برئاسة عبد الإله بن كيران «لبلورة السياسة الجديدة للهجرة اعتماداً على مقاربات تتلاءم مع الأوضاع المستجدة للظاهرة، وتأخذ في الاعتبار البعد الإفريقي للمملكة والتزامات المغرب الدولية في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين. وأضاف أن «عملية دمج المهاجرين تعكس أيضاً صورة الإدارة المغربية الحديثة، سواء على مستوى حسن التنظيم أو الاستقبال أو التوجيه أو التواصل».

وبعدما ظلّ المغرب لسنوات بلداً مصدراً للهجرة، تحوّل الى منطقة استقبال للمهاجرين المتحدّرين، خصوصاً من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وكانت السلطات المغربية تفاعلت مع تقرير صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تموز (يوليو) 2013، يعرض لمظاهر سوء التعاطي مع المهاجرين. وطلب المجلس في تقريره حماية المهاجرين غير الشرعيين وتمكينهم من العلاج، والتكفّل بالنساء والأطفال بخاصة ضحايا العنف، ووقف أشكال العنف الممارس ضدهم، وضمان حقّهم في العمل، واللجوء إلى مفتّشية العمل للتقدّم بتظلمات ضد أرباب العمل في حال استغلوا أوضاعهم لابتزازهم. ودعا المجلس إلى الاعتناء بالمهاجرات الحوامل وفتح أبواب المستشفيات لهنّ وتسجيل مواليدهنّ الجدد.

على صعيد آخر، عبّر كل من العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، خلال اجتماعهما أول من أمس في باريس بعد سنة تقريباً من الجفاء السياسي والديبلوماسي بين باريس والرباط، عن ارتياحهما للاتفاق المبرم أخيراً والذي أتاح تطبيع العلاقات واستئناف التعاون القضائي. وأكد ملك المغرب والرئيس الفرنسي عزمهما على «محاربة الإرهاب سوياً والتعاون التام في مجال الأمن».

http://alhayat.com/Articles/7333049/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86

Opération de régularisation des étrangers, le CNDH fait bilan à part

Driss El Yazami fait cavalier seul et brûle la politesse à quatre hauts responsables

2 Tweet | 25 J'aime | 0 +1 | Share

«Mais quelle mouche a donc piqué le président du Conseil national des droits de l'Homme ? » La question n'en finit pas de se poser au sein de tous les départements en charge de la nouvelle politique migratoire lancée par le Maroc. Du ministère des Marocains résidant à l'étranger et de la Migration, en passant par l'Intérieur, les Affaires étrangères et la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, tous ceux et celles qui travaillent sur l'opération exceptionnelle de régularisation des étrangers en situation irrégulière et l'accompagnement de leur intégration sont dans l'incompréhension.

Le président du CNDH, l'un des principaux partenaires de cette opération de régularisation qui vient tout juste de s'achever, a tout simplement fait le bilan du processus. Seul et avant tout le monde. Samedi 7 février, le Conseil national des droits de l'Homme a organisé, à Rabat, une journée d'études sur la thématique de « Migration : Bilan de l'opération exceptionnelle de régularisation et la question de l'intégration des migrants au Maroc ». La rencontre a vu la participation des associations membres des commissions provinciales de traitement des demandes de régularisation des personnes en situation administrative irrégulière. Organisée 48 heures avant la conférence de presse des ministres Birrou Cherki Draiss, Mbarka Bouaida et le délégué interministériel aux droits de l'Homme Mahjoub El Haiba, organisée lundi soir à Salé, la manifestation du CNDH a été aussi et surtout une occasion pour Driss El Yazami de «dresser le bilan final de l'opération de régularisation ». En avant-première, le nombre de régularisés, les statistiques selon les nationalités, le hit-parade des régions dites d'accueil, Rabat et Casablanca étant sur les premières marches du podium : tout a été dévoilé samedi.

Le président du CNDH absent de la conférence de presse

Pourtant, et selon les informations dont nous disposons, le président du CNDH a été informé dès la semaine dernière de la tenue de la conférence de presse devant faire le bilan global et officiel d'une opération qui a vu la présentation de plus de 27.000 demandes de régularisation par des sans-papiers étrangers provenant de 116 pays et dont 18.000 ont reçu une suite favorable.

Le patron du CNDH, l'institution qui est à l'origine de la recommandation portant sur la régularisation des étrangers en séjour illégal en terre marocaine, n'en a que cure. Il organise sa journée d'études officiellement adressée aux associations concernées par les questions de la migration. Un bilan de l'opération est effectué. Tous les chiffres sont dévoilés. La presse est bien évidemment présente.

Dans les éditions du lundi 10 février, les journaux répercutent en « une » les chiffres d'une régularisation exceptionnelle. « Plus de 16.000 sans-papiers régularisés » ; « Les régularisations ont triplé en six mois », « Le CNDH dresse le bilan de l'opération de la régularisation », « Plus de 59% des demandes déposées ont été acceptées » : tous les titres reprennent l'événement du samedi, c'est-à-dire les chiffres de la régularisation et les statistiques de l'opération qui ne devaient être révélés que dans la soirée du lundi devant les journalistes de la presse nationale et celle accréditée. D'un ministère à l'autre, la surprise est de taille. Le président du Conseil national des droits de l'Homme a brûlé la politesse à ces hauts responsables en charge du dossier.

La conférence de presse aura bien lieu et Anis Birrou, Cherki Draiss, Mbarka Bouaida et Mahjoub El Haiba feront même salle comble. Driss El Yazami n'a pas daigné répondre à l'invitation et faire le déplacement. Boycott ou dédain ? Il était pourtant là, à la tribune, lors du lancement il y a un an de l'opération exceptionnelle de régularisation.

Restent enfin des questions qui ne trouveront peut-être pas de réponse. Comment El Yazami peut-il faire le bilan d'une telle opération alors qu'un ministère, en l'occurrence celui des Marocains résidant à l'étranger et de la Migration, chapeaute le processus ? Veut-il s'approprier un travail collectif ? Le CNDH veut-il s'accaparer un dossier dont la gouvernance, à travers un partenariat intelligent entre trois départements ministériels (MRE et Migration, Intérieur, Affaires étrangères) et la délégation interministérielle aux droits de l'Homme a été à la hauteur des enjeux d'une régularisation privilégiant l'approche humanitaire, juridique et sociale ?

« Et si le CNDH est l'auteur d'un rapport sur la migration paru sous le titre « Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle », cela ne fait pas de lui le dépositaire exclusif de la question et surtout cela ne l'autorise pas à un tel comportement », conclut cette source proche de l'opération de régularisation.

شاشة تفاعلية .. 20 مليون درهم لتمويل استفادة المهاجرين من "راميد"

الثلاثاء 10 فبراير 2015 - 12:55

أعلن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، عن موافقة الحكومة على مقترح يقضي باستفادة المهاجرين المتواجدين بالمغرب، ضمن عملية التسوية الاستثنائية لوضعية إقامتهم بالمملكة، من نظام التغطية الصحية "راميد"، يأتي هذا بعد تضاعف وتيرة تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بنحو ثلاث مرات خلال الأشهر الستة الأخيرة.

فقد وافقت الحكومة على دمج المهاجرين في نظام التغطية الصحية، وتم تخصيص ميزانية لهذا الغرض خلال لقاء عقده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشأن نتائج عملية تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين قال ادريس اليزمي إن رئيس الحكومة أعطى موافقة السلطة التنفيذية على استفادة المهاجرين من نظام التغطية الصحية راميد، مضيفا: "أنه لحدود الساعة فهناك موافقة وزير الصحة بهذا الشأن".

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن "الحكومة رصدت الاعتمادات المالية الضرورية مقدرة ب 20 مليون درهم لتمويل استفادة المهاجرين الذين سووا وضعياتهم وعددهم نحو 16 ألف مهاجر"..

وأشار إدريس اليزمي إلى أن "بعض الإجراءات التقنية متبقية وينبغي تجاوزها قبل تحقيق هذه الغاية هذا الأمر يواكب أيضا تضاعف وتيرة تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في الأشهر الستة الأخيرة نعم فبحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد فاق معدل الملفات التي تم قبولها بشأن طلبات تسوية المهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية بالمغرب فاق 59 في المئة على امتداد التراب الوطني إلى حدود منتصف يناير الماضي فمن أصل 27 ألف و130 طلب تسوية، تم قبول 16 ألف و180 ملف من قبل اللجان الإقليمية المكلفة بهذه العملية وبالتالي فإن المغرب قطع إلى غاية منتصف شهر يناير الماضي ما يناهز نصف الطلبات المقدمة.

http://www.medi1tv.com/ar/%D8%B4%D8%A7%D8%B4%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A9-..-20-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D8%B1%D9%87%D9%85-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86--%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-33000

Le Maroc va devenir de plus en plus une terre d'immigration

La démographie, l'instabilité et la pauvreté vont être à l'origine de flux migratoires de plus en plus importants dans les prochaines années.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) samedi et trois ministres du gouvernement Benkirane lundi ont présenté le bilan de l'opération de régularisation des étrangers au Maroc durant l'année 2014. **Cette opération « exceptionnelle » ne devrait pas être la dernière.**

27.400 demandes ont été présentées et 17.916 ont reçu un avis favorable selon le ministère de l'Intérieur. Cela fait 65% du total des dossiers, sachant que l'ensemble des dossiers de femmes et d'enfants ont été validés. Cette opération exceptionnelle lancée le 1er janvier 2014 a pris fin le 31 décembre dernier.

L'Intérieur estime à environ 25-30.000 le nombre de Subsahariens en attente d'une traversée vers l'Espagne. Ils sont en majorité en transit du côté de Béni Ansar-Melilia, du côté de Fnideq-Sebta et à Tanger.

Depuis quelques années, disons pour simplifier, depuis le début de la crise économique en Europe en 2008, de plus en plus de jeunes Européens viennent travailler au Maroc. Conséquence de la crise de l'emploi en Europe, de nombreux jeunes Subsahariens également choisissent de trouver un job et de rester au Maroc, abandonnant leurs projets initiaux d'émigration en Europe.

A ces arrivées africaines et européennes, s'est ajouté un flux d'immigrants syriens fuyant la guerre civile qui frappe leur pays depuis avril 2011.

Selon les statistiques présentées par Driss El Yazami (CNDH) samedi à Rabat et pae le ministre Cherki Draïs lundi à Salé, les Sénégalais (6.600), les Syriens (5.250), les Nigérians (2.380) et les Ivoiriens (2.281) constituent les groupes de migrants les plus régularisés.

Cette première opération exceptionnelle de régularisation ne devrait pas être la dernière du genre au cours des prochaines années, ceci pour au moins quatre raisons, dont deux principales : la croissance démographique au sud du Sahara et le différentiel de revenus entre le sud du Sahara et le Maghreb et l'Europe.

Démographie en hausse…

La première raison principale et objective tient aux prévisions de **croissance démographique** importante au Nigéria, au Niger ou en Côte d'Ivoire. Ainsi, le Nigéria verra sa population passer de 175 millions d'habitants aujourd'hui à près de 440 millions en 2050, soit 265 millions d'habitants de plus sur la période 2015-2050 ou près de 7 millions tous les ans.

La guerre qui s'y développe actuellement va favoriser le départ des Nigérians vers des contrées plus paisibles, le Maroc, ou l'Europe de l'Ouest.

http://lnt.ma/droit-enfants-loi-19-12-pietine-les-droits-mineurs/

En 2050, un terrien sur trois sera africain, une donnée qui renseigne sur les tendances actuellement à l'œuvre, alors que par ailleurs la population européenne vieillit.

Ce qui est dans les grandes lignes valable pour le Nigéria l'est aussi pour le Cameroun ou le Niger qui pâtissent d'une importante insécurité politique et de dirigeants politiques prédateurs. Ce cas de figure reste valable pour les réfugiés syriens et demain peut-être pour des ressortissants d'autres pays arabes.

En 2030, l'âge médian africain sera le plus bas comparé à l'Europe et à l'Asie. A partir de 2030, la population africaine dans son ensemble commencera à dépasser les populations d'Inde et de Chine, c'est-à-dire à dépasser le 1,4 milliard d'habitants, rappelle les auteurs de l'ouvrage Chindiafrique, Jean-Joseph Boillot et Stanislas Dembinski.

...revenus faibles

La deuxième raison est également incontournable. Les **revenus** moyens dans les pays subsahariens restent très faibles malgré « le grand réveil » de l'Afrique. Selon des chiffres récents et incontestés contenus dans l'ouvrage **Le Capitalisme au XXIème siècle de Thomas Picketty**, le revenu moyen européen est de 28.000 euros par habitant et par an ; il est de 5.700 euros au Maghreb et de 2.000 euros en Afrique subsaharienne. La moyenne africaine est de 2.600 euros de revenus annuels par habitant.

Avec un PIB de 1.800 MM d'euros en 2012, l'Afrique subsaharienne reste sous le chiffre du PIB français de 2.000 MM d'euros. Sur le plan démographique, l'Afrique subsaharienne compte plus de 900 millions d'habitants, la France plus de 65 millions.

Le troisième motif d'attraction des jeunes Subsahariens vers le Maroc est qu'ils existent des postes de **travail** à pourvoir, notamment dans les secteurs du tourisme et ceux du bâtiment. L'ouverture croissante du Maroc vers l'Afrique noire est réelle, illustrée par la politique de la Royal Air Maroc d'embaucher du personnel de bord d'Afrique de l'Ouest afin de mieux servir sa clientèle qui transite par Casablanca pour ses voyages intercontinentaux.

Le quatrième motif tient au fait que même si les barrières s'élèvent autour de Sebta et de Melilia pour les candidats au voyage vers l'Europe, **le Nord marocain se trouvera toujours à quelques kilomètres de l'Europe**. Cela attirera toujours des candidats à l'émigration. Avec la possibilité, une fois arrivés au Maroc, de pouvoir changer d'avis et de rester.

Dans les années qui viennent, le Maroc continuera d'être, de sa part sa géographie et son économie, une terre de transit et d'immigration pour des milliers de Subsahariens.